

Distr.: General
25 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس
مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

عطفًا على رسالتنا المؤرخة ١٧ تموز/يوليه، ونظرًا لاستمرار حالة عدم الاستقرار والتوترات المتصاعدة في فلسطين المحتلة، فإننا مضطرون إلى أن نوجه انتباهكم العاجل مرة أخرى إلى الوضع في القدس الشرقية المحتلة. فالاعتداءات المكثفة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، التي أدت اليوم إلى مقتل ثلاثة شبان فلسطينيين وإصابة حوالي ٢٠٠ فلسطيني آخر، والاعتداءات التي تعرضت لها الأماكن المقدسة في المدينة، ولا سيما الحرم الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى، إنما تثير الجزع بصورة بالغة. وهذا الوضع يتطلب بذل جهود فورية من جانب المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، من أجل وقف هذا التدهور الخطير، وتجنب وقوع المزيد من التقلبات، وحماية أرواح المدنيين.

ولذلك تكرر القيادة الفلسطينية نداءاتها من أجل اتخاذ إجراءات جادة لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن توقف فورًا وبشكل كامل انتهاكاتهما للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب مطالبة السلطة القائمة بالاحتلال بأن توقف عدوانها العسكري على السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم المصلون والمتظاهرون المسلمون. ونحن نشجب الخسائر التي وقعت في صفوف المدنيين الأبرياء ونعرب عن حزننا لوفاة الشبان الفلسطينيين الثلاثة اليوم، لينضموا بذلك إلى قائمة طويلة من الأبرياء الفلسطينيين الذين قتلوا في مقبيل حياتهم على يد هذا الاحتلال الوحشي غير القانوني وغير الأخلاقي.



فقد أطلق مستوطن إسرائيلي في راس العامود النار على محمد محمود شرف، البالغ من العمر ١٨ سنة، من حي سلوان بالقدس الشرقية المحتلة، وأرداه قتيلا. وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على محمد أبو غنام، البالغ من العمر ٢٠ عاما، فقتلته أثناء مظاهرات أعقبت صلاة الجمعة في حي الطور في القدس الشرقية المحتلة. وقُتل محمد خلف، البالغ من العمر ١٧ عاما، رميا بالرصاص على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية أثناء مظاهرة في حي أبو ديس في المدينة. ونحن ندين أعمال قتل وجرح مدنيين غير المشروعة التي يرتكبها الاحتلال، وندين إرهاب وتطرف مستوطنيه، وندعو إلى المساءلة الكاملة وفقا للقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، تكرر القيادة الفلسطينية إدانتها للتدابير الاستفزازية والتمييزية والانفرادية التي تتخذها إسرائيل، ولغيرها من القيود التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال مؤخرا في حرم المسجد الأقصى، منتهكة بذلك الوضع الراهن التاريخي والعديد من قرارات الأمم المتحدة، مما يشكل عدوانا سافرا على الراغبين في أداء فروض العبادة في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية وانتهاكا صارخا لحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حرية العبادة. وندعو مرة أخرى إلى وقف جميع أعمال الاستفزاز والتحريض المتعلقة بالمسجد الأقصى واحترام حرمة هذا المكان المقدس.

ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم الوضع الراهن التاريخي في هذا المكان المقدس وأن تتوقف عن جميع الأعمال التي تؤجج الحالة وتهدد بتفاقم حدة الحساسيات الدينية، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة. وفي هذا الصدد، نذكر بأن السلطة القائمة بالاحتلال قامت، بالإضافة إلى إغلاق حرم المسجد الأقصى لأكثر من ٤٨ ساعة في الأسبوع الماضي، بإغلاق مداخل بلدة القدس القديمة ومنع الفلسطينيين من دخول البلدة أو مغادرتها. ومع ذلك، ظل من المسموح في الوقت نفسه للإسرائيليين والسياح بالدخول إلى البلدة القديمة، بل وإلى الحرم. وعلاوة على ذلك، وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية العديد من السياج الحديدية حول بوابات البلدة القديمة لمراقبة وعرقلة حركة ووصول المصلين. وبعد تدفق الإدانات الدولية، قررت سلطات الاحتلال الإسرائيلية "إعادة فتح" الحرم "جزئيا" أمام الفلسطينيين، ولكن تم اتخاذ قرار انفرادي لم يسبق له مثيل بتركيب بوابات إلكترونية على باب الأسباط، وباب المجلس (الناظر) وباب السلسلة، مع إغلاق باقي البوابات. ونظرا للتدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال، رفض موظفو الأوقاف والفلسطينيون، من المسلمين والمسيحيين، الدخول عبر أي من تلك البوابات، احتجاجا على هذه التدابير الأخيرة الانفرادية غير القانونية.

لقد خلقت إجراءات السلطة القائمة بالاحتلال بيئة خصبة تتجدد فيها دورة العنف والمواجهة بين المدنيين الفلسطينيين العزل وقوات الاحتلال الإسرائيلية العسكرية. فتلد القوات ما فتئت بالفعل قوات تطلق الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي بشكل روتيني على المدنيين الذين يحتجون، جماعيا وبطريقة سلمية، على التدابير التمييزية التي تتخذها إسرائيل تحت مسمى الأمن، والحظر المفروض على دخول الفتيان الفلسطينيين والرجال الفلسطينيين تحت سن ٥٠ عاما إلى الحرم الشريف.

وحسب ما أكدناه باستمرار على مر السنين، فإن التدابير المتعلقة بإغلاق إسرائيل لحرم المسجد الأقصى ينبغي ألا تؤخذ على أنها أحداث منعزلة، وإنما هي جزء من السياسات الإسرائيلية الأوسع نطاقا التي تُتبع منذ أمد طويل بهدف تغيير طابع القدس الشرقية المحتلة ومركزها وتكوينها الديمغرافي، وتحويلها إلى مدينة يهودية خالصة. وبالتالي، فإن ما يحدث هذا الأسبوع لا يمكن فصله عن غيره من السياسات والممارسات غير القانونية التي تنفذها إسرائيل بلا هوادة في جميع أنحاء المدينة وباقي أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك قيامها

بعمليات بناء المستوطنات وتوسيعها وهدم المنازل والإجلاء القسري وتشريد الأسر الفلسطينية. كذلك لا يمكن فصله عن ثقافة الإفلات من العقاب التي تتغلغل بعمق في صفوف القوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين الذين يهاجمون المدنيين الفلسطينيين يوميا دون عواقب أو خوف.

ومع ذلك، وبالرغم من أن إسرائيل تحاول بإصرار تغيير وضع القدس الشرقية قسراً منذ بداية احتلالها في عام ١٩٦٧، فنحن نذكر مرة أخرى بأن المجتمع الدولي، عن وجه حق، لم يعترف أبدا بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، ويعتبرها أرضاً محتلة. ولا نزال نعيد التأكيد على أن جميع هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الحرم الشريف وفي سائر أنحاء القدس الشرقية المحتلة تشكل انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومن قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وقف جميع السياسات والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر تلك الأعمال صراحة.

ولذلك، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يدين جهارا هذه الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأن يطالب بحزم بأن تكف فورا عن التدابير والأعمال الاستفزازية التي تنتهك الوضع القائم، وتؤجج الحساسيات الدينية، وتزيد من أعمال العنف الحالي والمواجهات الدموية. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم وصاية الأوقاف على كامل حرم المسجد الأقصى، وحق الفلسطينيين في حرية الوصول إلى الحرم وحق المسلمين في أداء فروض العبادة في ذلك الحرم دون تدخل، ودور المملكة الأردنية الهاشمية كوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تتوقف فورا وبالكامل جميع التدابير الرامية إلى تغيير التركيب الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها ومركزها، وكذلك التدابير التي تؤثر على الوضع الراهن التاريخي في الحرم الشريف. وهذا أمر لا بد منه لوقف التدهور الخطير على أرض الواقع وعكس اتجاهه قبل أن تخرج الحالة عن نطاق السيطرة، ونحن نكرر نداءنا العاجل لحشد الجهود الجادة في هذا الصدد.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦١٥ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ (A/ES-10/757-S/2017/611) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنة تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة